العرب
الثلاثاء 2020/03/10
السنة 42 العدد 11642

باباجان يؤسس حزبا يقوي شوكة المعارضة التركية لسياسات أردوغان

تنامي الغضب داخل حزب العدالة والتنمية بسبب ديكتاتورية أردوغان

أعلن الاثنين علي باباجان حليف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان سابقا عن إنشاء حزب، في خطوة يرى مراقبون أنها ستدفع نحو تقويض القاعدة الانتخابية لحزب العدالة والتنمية الذي يتزعمه أردوغان.

ينسحبون من حوله واحدا تلو الآخر

اسطنبول (تركيا) – قدم علي باباجان الحليف البارز السابق للرئيس التركي رجب طيب أردوغان الاثنين طلبا لإنشاء حزب سياسي، قائلا إن تركيا بحاجة إلى "بداية جديدة"، ودعا إلى النهوض بإصلاحات لتعزيز سيادة القانون والديمقراطية.

وجاء تحرك باباجان (52 عاما) نائب رئيس الوزراء السابق، الذي طال انتظاره، بعد أن أعلن في يوليو الماضي استقالته من حزب العدالة والتنمية الإسلامي الذي يتزعمه أردوغان بسبب " خلافات عميقة" حول توجهات الحزب.

وكان باباجان عضوا مؤسسا في حزب العدالة والتنمية الذي يحكم تركيا منذ 2002، وعمل وزيرا للاقتصاد ثم للخارجية، قبل أن يتولى منصب نائب رئيس الوزراء في الفترة من 2009 حتى 2015.

وحظي باحترام المستثمرين الأجانب خلال توليه وزارة الاقتصاد.

ويرى مراقبون أن سياسات الرئيس التركي الذي أقحم بلاده في العديد من النزاعات في العالم، بدءا من الأزمة السورية وصولا إلى الأزمة الليبية، واستعدى العديد من الأطراف في العالم من بين أسباب تفتت حزب العدالة والتنمية الحاكم.

> رغم أن استطلاعات الرأي تظهر تأييدا محدودا لخصوم أردوغان الجدد فإن قاعدة حزبه بدأت تتآكل مع توالي الاستقالات داخله

وبعد خروج قيادات بارزة منه بدأت التكهنات بأن حزب أردوغان يتجه نحو التفكك خاصة بعد النتائج المخيبة التي حققها في الانتخابات البلدية الأخيرة والتي خسر فيها بلديتي إسطنبول وأنقرة.

وقال باباجان في مقابلة أذيعت على الهواء مباشرة على قناة فوكس تي.في التركية "هناك حاجة إلى بداية جديدة في تركيا". وأضاف "لقد مر ما يقرب من 20 عاما على تأسيس حزب العدالة والتنمية... تغيرت تركيا، وللأسف فإن الحزب السياسي الذي كنت عضوا فيه بدأ في القيام بأشياء تخالف مبادئ تأسيسه".

وقدم أنصار باباجان طلبا رسميا إلى وزارة الداخلية الاثنين لتأسيس الحزب الجديد، وسيتم تأكيد اسم الحزب في حفل الأربعاء.

وقال باباجان "هناك حاجة ماسة إلى تأسيس تركيا أكثر ازدهارا وملاءمة للعيش، وهذا غير ممكن مع النظام السياسي الحالي"، مشددا على أهمية الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

ونالت المصاعب الاقتصادية في أعقاب أزمة العملة في 2018 من قاعدة التأييد لأردوغان.

ومن شأن تنامي الحركات والأحزاب المعارضة لسياسات أردوغان أن يؤدي إلى تآكل قاعدة حزب العدالة والتنمية، وحتى إن كان هذا التآكل يشمل بعض النقاط المئوية فإن ذلك يهدد ضمان غالبية برلمانية للحزب الحاكم، وهو ما سيجعله مجبرا على التحالف مع القوميين.

وكان رئيس الوزراء السابق أحمد داوود أوغلو، الحليف السابق لأردوغان أيضا، قد أسس في ديسمبر حزب المستقبل لمنافسة حزب العدالة والتنمية.

وبالرغم من أن استطلاعات الرأي تظهر تأييدا محدودا لخصوم أردوغان السياسيين الجدد فإن قاعدة حزبه بدأت تتآكل مع توالي الاستقالات داخله. وقد أظهر استطلاع لمؤسسة ميتروبول في فبراير الماضي أن الدعم الشعبي لحزب داوود أوغلو يبلغ 1.2 في المئة بينما يبلغ معدل التأييد لحزب باباجان المنتظر 0.8 في المئة.

وقدر الاستطلاع نسبة التأييد لحزب العدالة والتنمية بـ40 في المئة انخفاضا من 42.6 في المئة في انتخابات 2018 العامة.

ويشهد حزب العدالة والتنمية استقالات متتالية وسط استياء من سياسات أردوغان خاصة تلك المتعلقة بشؤون داخلية لدول أخرى حيث ورط الرئيس وحزبه الجيش التركي في الحربين الليبية والسورية معا، ما خلّف خسائر فادحة في صفوفه.

وفي وقت سابق ذكرت وسائل إعلام معارضة أن مليون منتسب لحزب العدالة والتنمية سحبوا عضويتهم من الحزب الحاكم خلال العام الأخير.

وقال المحلل السياسي، مصطفى أزوغان، إن حزب أردوغان يتأرجح بشكل حرج، بمعنى أنه يمكن أن يخسر الانتخابات المقبلة بفارق 1 في المئة فقط، سواء في الانتخابات الرئاسية أو أي انتخابات أخرى.

وأضاف أوزغان أنه يتوقع أن يخسر الحزب في الانتخابات المقبلة بفارق أكثر من واحد في المئة، لأن الحزب ينزف.

وبدوره قال الكاتب والباحث السياسي، جواد غوك، إن مخاوف أردوغان من علي باباجان أكثر من مخاوفه من أكرم إمام أوغلو، لأن الأول خرج من حزب العدالة والتنمية الحاكم، ومتخصص في الاقتصاد، وكان ناجحا فيه.

وأضاف غوك أنه في حال تقديم باباجان برامج اقتصادية في الانتخابات التركية تقنع المواطنين الأتراك، فقد ينجح في نيل حصة جيدة في الانتخابات.

وخسر العام الماضي حزب العدالة والتنمية بلديتي إسطنبول وأنقرة في انتخابات قام أردوغان بتصويرها على أنها معركة حياة أو موت.

ويرى مراقبون أن فشل أردوغان في تسيير هاتين البلديتين اللتين تمثلان ركيزة الاقتصاد التركي أظهر حجم عدم رضا شريحة واسعة من الأتراك عن خيارات الرئيس، خاصة بعد الهبوط الحاد لليرة في السنوات الأخيرة.

وبالإضافة إلى حشره تركيا في أزمات لا تعنيها على غرار الأزمتين الليبية والسورية والتسبب في تدهور الليرة في السنوات الأخيرة فإن أردوغان يملك حسب منتقديه سجلا سلبيا في مجال حقوق الإنسان، حيث زج بأغلب معارضيه في السجون متهما إياهم بدعم الأكراد الذين تلاحقهم أنقرة.

كما زج بعدد هائل من الصحافيين في السجون ما جعل منظمات عالمية تعتبر أن تركيا تحولت إلى سجن للصحافيين، وتتسبب هذه المعطيات في تنامي الغضب على أردوغان وحزبه.

برلين تحمّل أنقرة مسؤولية تفاقم أزمة اللاجئين

برلين – حمّلت الحكومة الألمانية تركيا على وجه الخصوص مسؤولية تفاقم أزمة اللاجئين على الحدود التركية اليونانية بعد أن أعلنت أنقرة في وقت سابق فتح حدودها للمهاجرين للعبور نحو قلب أوروبا.

وقال المتحدث باسم الحكومة الألمانية، شتيفن زايبرت، الاثنين في برلين "تركيا تتحمل على نحو واضح تماما مسؤولية الزج بهؤلاء الأفراد اليائسين في مأزق".

وأضاف زايبرت، في إشارة إلى التدفق الأخير للمهاجرين على الحدود مع اليونان، "تركيا ألقت للأسف مخاوفها الجادة، التي يتعين على الاتحاد الأوروبي استيعابها والتحدث بشأنها مع أنقرة، على عاتق هؤلاء الأفراد".

ويأتي حديث الحكومة الألمانية في وقت أرادت فيه أنقرة أن تحصل على المزيد من الدعم المادي من الأوروبيين مقابل تواصل احتفاظها باللاجئين.

واستقبلت تركيا 3.6 مليون لاجئ سوري، وقد تعهدت في اتفاق اللاجئين مع الاتحاد الأوروبي عام 2016 بالتصدي للهجرة غير الشرعية.

وتحصل أنقرة في المقابل على دعم من الاتحاد الأوروبي لتوفير إمدادات وأماكن إقامة لهؤلاء اللاجئين.

وتشهد الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي تدفقا للمهاجرين واللاجئين بعدما فتحت تركيا الباب على مصراعيه أمام المهاجرين للوصول إلى أوروبا، رغم الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين أنقرة وبروكسل في عام 2016.

وتبقي اليونان حدودها مغلقة أمام المهاجرين وتتصدى بشدة للمتسللين، ما أثار انتقادات نشطاء حقوق الإنسان. وتكتظ مخيمات اللجوء في اليونان باللاجئين.

وقال زايبرت إن التعامل مع اللاجئين والمهاجرين يتعين أن يكون نظاميا وإنسانيا، وأضاف "هذا يعني عدم الإجبار على عبور الحدود أو استخدام العنف مطلقا"، مؤكدا ضرورة مراعاة مبدأ التناسب في كافة الإجراءات الرسمية، بما في ذلك احتكار الدولة لاستخدام العنف.

وقال "هذا مكفول للقوات الرسمية وحدها المعنية بفرض النظام على امتداد الحدود الخارجية لأوروبا. لا مكان هنا لدفاعات شعبية أو ميليشيات متطرفين وافدين من مناطق بعيدة".

وأضاف زايبرت "اليونان بصفتها دولة على الحدود الخارجية لأوروبا على عاتقها مسؤولية مهمة وصعبة في الوقت نفسه تجاه مراقبة هذه الحدود الخارجية وحمايتها. ولليونان الحق في الدعم والتضامن من شركائها الأوروبيين خلال القيام بهذه المهمة".

وأكد المتحدث دعم بلاده وتضامنه مع اليونان في حماية الحدود وفي مهمة توفير المأوى والإمدادات للاجئين والمهاجرين الوافدين إليها. وكان الائتلاف الحاكم الألماني اتفق ليلة الأحد على دعم اليونان في مواجهة "الوضع الإنساني الصعب الذي يعاني منه ما يتراوح بين ألف و1500 طفل على الجزر اليونانية".

وبحسب قرار الائتلاف، فإن الأمر يتعلق بأطفال مصابين بأمراض شديدة أو دون مرافقين أو دون 14 عاما.

وأشار الائتلاف إلى إجراء مفاوضات حاليا على المستوى الأوروبي حول تنظيم "ائتلاف الراغبين" في استقبال هؤلاء الأطفال.

> الائتلاف الحاكم الألماني اتفق على دعم اليونان في مواجهة الوضع الإنساني الذي يعاني أكثر من 1500 طفل في اليونان

ورحب وزير الهجرة اليوناني نوتيس ميتاراخيس بتنفيذ الاتحاد "لمبادرة رئيس الوزراء بالتعاون مع رئيسة المفوضية الأوروبية"، مذكّراً بأن ميتسوتاكيس قد أرسل "طلباً مكتوباً" في هذا الصدد في 10 سبتمبر.

وتتعلق هذه الخطة بجزء من "5424 طفلاً متواجدا حالياً في اليونان"، كما أضاف الوزير أن المفوضة الأوروبية للشؤون الداخلية إيفلا جوهانسون ستزور اليونان قريباً لمناقشة تفاصيل عملية نقل هؤلاء الأطفال.

ورحبت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة كذلك بالمبادرة معتبرة أنها "جيدة جداً".

وأعلنت مسؤولة المفوضية في جزيرة ليسبوس أسترين كاستولان أنه "يجب تقاسم المسؤولية بين الدول الأعضاء لتأمين الحماية الضرورية لهؤلاء الأطفال".

وتأمل تركيا أن تنال دعماً من الاتحاد الأوروبي لعملياتها العسكرية في شمال غرب سوريا، وهو ما جعلها "تبتز" الأوروبيين بورقة المهاجرين.

وأدت العملية العسكرية التي يشنها النظام السوري في منطقة إدلب، آخر معقل لمجموعات معارضة وجهادية، بدعم من موسكو، إلى كارثة إنسانية مع نزوح أكثر من مليون شخص. وتخشى أنقرة دخولهم إلى أراضيها.

وخفف أردوغان الاثنين من مستوى الضغط على الاتحاد الأوروبي بأن أمر خفر السواحل التركي بمنع المهاجرين من عبور بحر إيجه الذي يصلون منه إلى اليونان.

ووصل أكثر من 1700 مهاجر في الأيام الأخيرة إلى الجزر اليونانية، يضافون إلى 38 ألف مهاجر يعيشون أصلاً داخل مخيمات لجوء في ظروف مزرية.

هل انتصرت واشنطن لغني في معركته مع عبدالله على رئاسة أفغانستان

كابول – نظم الاثنين عبدالله عبدالله وأشرف غني، الخصمان السياسيان اللدودان في أفغانستان، احتفالي تنصيب كرئيسين للبلاد.

وحضر المبعوث الأميركي الخاص في أفغانستان زلماي خليل زادا حفل تنصيب غني في خطوة يرى مراقبون أنها تشير إلى اعتراف أميركي بسلطة أشرف غني خاصة أن خليل زادا تجاهل على ما يبدو دعوة من عبدالله.

وتعمّق خلافات الرجلين الأزمة السياسية في البلد الآسيوي خاصة أن هناك عدوا مشتركا لدى الطرفين يتربص بأمن أفغانستان وهو داعش الذي تبنى هجوما صاروخيا استهدف حفل غني.

ويعزز الصراع على السلطة بين الرئيس أشرف غني ورئيس السلطة التنفيذية الأسبق عبدالله عبدالله المخاوف حيال الديمقراطية الهشة في أفغانستان.

وتزداد المخاوف مع استعداد الولايات المتحدة للانسحاب من البلاد عقب اتفاق أبرمته الشهر الماضي مع طالبان التي تبدو في وضع قوي وصفوفها موحّدة.

وجرت انتخابات في سبتمبر لكن لم يتم الإعلان عن فوز غني بولاية ثانية إلا الشهر الماضي بعدما تم إرجاء إعلان النتيجة مرارا وسط اتهامات بتزوير الانتخابات.

وأثار الإعلان ردا غاضبا من عبدالله الذي تعهّد بتشكيل حكومته الموازية.

والاثنين وصل غني، الذي ارتدى الزي الأفغاني التقليدي وعمامة بيضاء اللون، إلى القصر الرئاسي ليؤدي اليمين محاطا بأنصاره إلى جانب شخصيات سياسية بارزة ودبلوماسيين وكبار المسؤولين الأجانب بمن فيهم المبعوث الأميركي للبلاد زلماي خليل زاد.

وقبل دقائق وفي جزء آخر من مجمّع القصر الرئاسي الواسع، نصّب عبدالله الذي حضر ببزة رسمية نفسه رئيسا متعهّدا "بحماية الاستقلال والسيادة الوطنية وسلامة الأراضي" في أفغانستان.

وفجأة، دوّى صوت انفجارين بينما كان المئات يحضرون حفل تنصيب غني، ما دفع عددا منهم إلى الفرار. ولكن غني قال وسط أجراس الإنذار لمن لزموا مكانهم "لا أرتدي سترة واقية من الرصاص، بل قميصي فقط، سأبقى ولو كان علي التضحية بنفسي".

وفر العديد ممن كانوا يحضرون الحفل قبل أن يعود بعضهم إلى مقاعدهم بعد رفض غني مغادرة المنصة حيث كان يلقي خطابا وسط تصفيق حار.

أشرف غني يتباهى بانتصاره

وبدأ صبر المجتمع الدولي والشعب الأفغاني على حد سواء ينفد جرّاء الصراع على السلطة بين السياسيين، بينما حذّرت واشنطن في وقت سابق من أن هذه السجالات تشكّل تهديدا للاتفاق بشأن سحب القوات الأميركية، والذي ينص على وجوب عقد طالبان محادثات مع كابول.

ومن شأن الانقسامات التي تزداد حدّتها بين السياسيين الأفغان أن تقوّي شوكة المتمردين في المفاوضات المنصوص عليها.

وأثار الخلاف بين غني وخصمه قلق العديد من الأفغان بشأن مستقبل بلدهم.

وقال أحمد جاويد (22 عاما) "لا يمكن أن يكون هناك رئيسان في بلد واحد"، داعيا إياهما إلى "تنحية مصالحهما الشخصية جانبا والتفكير فقط في بلدهما بدلا من الصراع على السلطة".

وأكد أنه "بدلا من إقامة مراسم لأداء القسم، عليهما التحدّث إلى بعضهما البعض لإيجاد حل".

ولم يظهر الأفغان حماسة لأي من عبدالله أو غني أو العملية الانتخابية برمّتها.

وتجاهل الكثير منهم التصويت في انتخابات العام الماضي الباهتة التي لم يطرح المرشحون خلالها الكثير من الأفكار أو المشاريع السياسية.

وتعاني البلاد من ارتفاع معدّل البطالة إذ يواجه خريجو الجامعات، على غرار جاويد، صعوبات كبيرة في الحصول على وظائف بينما تواصل العنف على مدى الفترات الماضية، باستثناء فترة الهدنة الجزئية التي استمرت أسبوعا وسبقت الاتفاق بين طالبان والولايات المتحدة.

> الصراع على السلطة بين أشرف غني وعبدالله عبدالله يثير مخاوف حيال الديمقراطية الهشة في أفغانستان

وفي هجوم كان الأكثر دموية في أفغانستان منذ أسابيع، قتل مسلحون من تنظيم الدولة الإسلامية 32 شخصا وجرحوا العشرات خلال تجمّع سياسي في كابول الجمعة.

والاثنين أعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عن الهجوم الصاروخي الذي استهدف مراسم تنصيب الرئيس أشرف غني في كابول، ولكن لم يقدم التنظيم دليلا على زعمه.

ومن جهتها، كثفت حركة طالبان المتطرفة التي اعتبرت العملية الانتخابية "زائفة ومدارة من الخارج" هجماتها ضد القوات الأفغانية والمدنيين.

وقال المتحدّث باسم طالبان ذبيح الله مجاهد لفرانس برس إن تنظيم حفلي تنصيب رئاسي متوازيين يعكس أن "لا شيء أهم بالنسبة إلى العبيد من مصالحهم الخاصة".

وجرى الحفلان في ظل إجراءات أمنية مشددة إذ تم إغلاق شوارع وأقيمت عدة نقاط تفتيش في كابول قبل ساعات على تنصيب غني وخصمه.

ويرجّح خبراء أن يؤثر النزاع الداخلي على الحكومة التي تواجه ضغوطا في الوقت الحالي بعدما استُثنيت من مفاوضات الدوحة التي تم خلالها التوصل إلى اتفاق بين واشنطن وطالبان.

وينصّ الاتفاق الذي تم توقيعه في قطر على انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان في غضون 14 شهرا مقابل تقديم طالبان التزامات أمنية عدّة والتعهّد بعقد محادثات مع كابول.

وأفاد المحلل السياسي عطا نوري بأن السجال "سيؤثّر بشدّة على موقف الحكومة في المحادثات الأفغانية الداخلية المقبلة".

وقال عطا نوري إن "الوحدة هي الطريقة الوحيدة للمضي قدما إذا كانوا يرغبون في الفوز على طاولة المفاوضات".